



**PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC TO THE
UNITED NATIONS**

820 Second Ave., 15th Floor, New York, N. Y. 10017

Tel: (212) 661-1313

Fax: (212) 983-4439

New York, 12 November 2018

PM/2018/471

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations presents its compliments to the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, and with reference to your Letter No: CRP/SD/18(2) dated 5 September 2018, has the honor to transmit herewith the letter of Solidarity with the Palestinian people addressed to His Excellency Mr. Cheikh Niang Chairman of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, from His Excellency Mr. Walid Al-Moualem, Deputy Prime Minister, Minister of Foreign Affairs and Expatriates of the Syrian Arab Republic.

The permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations would appreciate your kind assistance to forward the attached letter to its destination.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the office the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People the assurances of its highest consideration.

Committee on the Exercise
Of the Inalienable Rights of the Palestinian People.





السيد السفير شيخ نينغ
رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

يسعدني أن أتوجه إليكم بالشكر والتقدير على الجهود التي تبذلونها من أجل تنظيم هذا اللقاء السنوي الهام في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني"، الذي ستعقده لجنتم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٨، والذي يهدف إلى إبقاء القضية الفلسطينية ومعاونة شعبها ماثلة في الأذهان، ولفضح وإدانة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وجرائمها بحق أبناء الشعب الفلسطيني. كما أود التعبير عن تقدير الجمهورية العربية السورية للجهود الكبيرة التي تبذلها لجنتم لدفع إسرائيل إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. إذ أن عقوداً طويلة مرت على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، اعتمدت خلالها الأمم المتحدة عدداً كبيراً من القرارات التي تطالب إسرائيل بإنهاء هذا الاحتلال، وبالإسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. ولكن، وللأسف، لم يتم تنفيذ تلك القرارات وبالتالي لم يحرز أي تقدم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي أو في وقف انتهاكاته الفاضحة للمواثيق والأعراف الدولية وممارساته العدوانية وسياساته العنصرية واللاإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، لا بل على العكس من ذلك تزداد الأمور سوءاً يوماً بعد يوم بسبب استمرار إسرائيل بالاستخفاف بالشرعية الدولية وقراراتها.

إنه لمن المؤسف أن منظمة الأمم المتحدة لا تزال عاجزة عن وضع قراراتها موضع التنفيذ والزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها بشكل ممنهج والالتزام باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وصكوك حقوق الإنسان، وذلك نتيجة للدعم الذي تقدمه بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لإسرائيل في استهتار بالغ بالقانون الدولي وأحكامه. وأود بهذه المناسبة أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية الثابت والمبدئي الداعم لقضية الشعب الفلسطيني في نضاله لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والوصول إلى حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس على كامل ترابه الوطني، مع التأكيد على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، كما أؤكد أن حكومة الجمهورية العربية السورية لم ولن تفقد بوصلتها، ولن ترضخ للضغوط المهادنة لثبثها عن مواقفها الوطنية وفي صلبها مواقفها إزاء القضية الفلسطينية التي تعتبرها الجمهورية العربية السورية قضيتها المركزية. ولن تألو الحكومة السورية جهداً للعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان

السوري المحتل. لقد كانت إسرائيل في مركز الأعمال الإرهابية التي تستهدف سورية منذ أكثر من سبع سنوات وذلك بهدف إضعاف دورها ودفاعها عن الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وختاماً، يطيب لي أن أخطب عبر مبركم الكريم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحثها على تحمل مسؤولياتها تجاه محنة الشعب الفلسطيني واتخاذ خطوات ملموسة وجادة تناسب وفظاعة ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات يومية والزامها بوقف آلة القتل والعدوان وحملات الاستيطان وقضم الأراضي وإنهاء احتلالها للأراضي العربية والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٩٧.

وتفضلوا بقبول فائق الاعتبار والتقدير.

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية والمغتربين

وليد المعلم



دمشق في ٨ تشرين الثاني ٢٠١٨.